

## التنوع الثقافي والتعددية في المجتمعات الحديثة " فرص وتحديات للتكامل الاجتماعي "

د. علي تعبان جبار الطائي

أستاذ علم الاجتماع الثقافي - كلية الآداب - جامعة ذي قار العراق

### المخلص

يتناول البحث أهمية التنوع الثقافي كقضية بارزة في السياسات الدولية، خاصة بعد التغييرات السياسية والجغرافية التي تلت الحرب العالمية الثانية، وثورات الربيع العربي، وازدياد موجات اللجوء. تركز الدراسة على كيف يمكن أن يساهم التنوع الثقافي في تعزيز رأس المال البشري وتقوية القوة الناعمة للدول، خاصة المتقدمة منها، من خلال بناء الروابط الاجتماعية وتحقيق التكامل المجتمعي. كما تؤكد على أن التفاعل الإيجابي بين الثقافات المختلفة يعزز الثقة والانتماء، ويُقلل من المشاعر السلبية، بما يؤدي إلى تحسين مؤشرات التماسك الاجتماعي مثل الأمان والمشاركة المجتمعية. أخيراً، يشير تقرير للمفوضية الأوروبية إلى دور الأنشطة الثقافية المشتركة في بناء مجتمعات متسامحة ومتعاونة وداعمة للديمقراطية والتكامل الاجتماعي.

**الكلمات المفتاحية:** التفاعل بين الثقافات، التكامل المجتمعي، التماسك الاجتماعي، التنوع الثقافي، القوة الناعمة.  
**المقدمة:**

يشكل التنوع الثقافي أحد المواضيع التي نالت اهتماماً متزايداً في السياسات الدولية والمنظمات العالمية في الفترة الأخيرة، وذلك نتيجة للتغيرات الجغرافية والسياسية التي شهدتها العالم بعد الحرب العالمية الثانية. كما تزايد الاهتمام بهذا الموضوع بسبب تأثيرت ثورات الربيع العربي، وما تبعها من تهجير قسري للعديد من المتضررين، وازدياد موجات اللجوء من المنطقة العربية والإسلامية إلى العديد من الدول. وقد كان لهذا الاهتمام صدى خاص في الدول المتقدمة، حيث أدركت أن تطبيق بعض آليات تعزيز التنوع الثقافي يمكن أن يساهم في إثراء رأس المال البشري ويمنحها ميزة تنافسية، مما ساعد في توسيع نفوذها الثقافي عبر القوة الناعمة، ويعتبر التنوع الثقافي والعلاقات القوية والقريبة بين الأفراد من مختلف الثقافات من السمات البارزة لعصرنا الحالي، إن فهم هذه العوامل أمر بالغ الأهمية في مجال العمل الاجتماعي؛ ويتطلب فهم المجموعات الثقافية المختلفة والعلاقات بين الثقافات امتلاك معرفة عميقة بمفاهيم مثل الثقافة، والتنوع الثقافي، والتفاعل بين الثقافات، والكفاءة الثقافية.

وعلى صعيد آخر يعدّ التنوع الثقافي عنصر أساسياً في تعزيز التكامل الاجتماعي داخل المجتمعات الحديثة. تشير الدراسات إلى أن التفاعل الإيجابي بين الأفراد من خلفيات ثقافية مختلفة يساهم في بناء الثقة المتبادلة، وتقليل مشاعر التهديد، وتعزيز شعور الانتماء، مما يؤدي إلى تقوية الروابط الاجتماعية داخل المجتمعات المتنوعة، وعلى سبيل المثال أن التنوع العرقي يرتبط بزيادة التفاعل الإيجابي بين المجموعات، مما يساهم في تحسين مؤشرات التماسك

الاجتماعي مثل الثقة العامة، والمشاركة المجتمعية، والشعور بالأمان والانتماء، وتؤكد دراسة أن التنوع لا يُضعف التماسك الاجتماعي، بل يعزّزه عندما يترافق مع فرص للتفاعل الإيجابي بين المجموعات المختلفة. بالإضافة إلى ذلك، يُبرز تقرير صادر عن المفوضية الأوروبية أن التنوع الثقافي في المجتمع القائم على المشاركة في الأنشطة الثقافية تعزّز من التماسك الاجتماعي والديمقراطية، حيث توفّر هذه الأنشطة مساحات للحوار والتفاعل بين الأفراد من خلفيات متنوعة، مما يساهم في بناء رأس مال اجتماعي قوي قائم على الثقة والتسامح والتعاون، مما يساهم بشكل فعال في تحقيق التكامل الاجتماعي.

#### مشكلة الدراسة :

يُعتبر التنوع الثقافي والتعددية من السمات الأساسية للمجتمعات الحديثة، حيث يشكّلان فرصاً لتعزيز التماسك الاجتماعي وإثراء الهويات الثقافية، ومع ذلك تبرز تحديات معقدة تواجه إدارة هذا التنوع، بما في ذلك احتمالية ظهور صراعات تؤثر على استقرار المجتمع وأمنه. إن عدم القدرة على تحقيق التكامل الاجتماعي في المجتمعات التعددية قد يؤدي إلى تفاقم الانقسامات وزيادة العزلة بين الفئات المختلفة، مما يعيق بناء مجتمع متماسك ومتوازن، وفي ظل التحولات السياسية والاجتماعية الإقليمية والدولية التي شهدها العالم منذ مطلع التسعينيات، برزت الحاجة إلى تبني مفهوم الوحدة من خلال التنوع، بدلاً من الوحدة القائمة على الانصهار، ومع ذلك فإن تحقيق هذا الهدف يتطلب سياسات واستراتيجيات فعّالة لمعالجة التحديات الناتجة عن التعددية الثقافية، مثل إدارة الخصوصيات الثقافية، وتعزيز الانتماء الوطني، والتوفيق بين الهويات المختلفة ضمن إطار مجتمعي مشترك، وتركز هذه الدراسة على تحليل العلاقة بين التنوع الثقافي والتكامل الاجتماعي، واستكشاف الفرص التي يوفرها التنوع لتعزيز التعايش السلمي والاندماج، بالإضافة إلى دراسة التحديات التي قد تعيق تحقيق هذه الأهداف في سياق المجتمعات التعددية الحديثة. ويمكننا صياغة مشكلة الدراسة في عدة تساؤلات وهي:

1. ما دور التنوع الثقافي في تحقيق التكامل الاجتماعي داخل المجتمعات الحديثة ؟
  2. ما التحديات التي تعيق إدارة التنوع الثقافي في سياق المجتمعات التعددية ؟
  3. كيف يمكن استثمار التعددية الثقافية كفرصة لتعزيز التعايش السلمي والتماسك الاجتماعي ؟
  4. ما السياسات والاستراتيجيات المناسبة لإدارة التنوع الثقافي في المجتمعات الحديثة ؟
- #### أهمية الدراسة :

1. تتبع أهمية هذا البحث من الموضوع ذاته حيث تناول قضية حيوية تمثل تحدياً وفرصة للمجتمعات الحديثة في آن واحد، وهي التنوع الثقافي والتعددية.
  2. يعالج البحث كيفية إدارة التنوع الثقافي لتحقيق التكامل الاجتماعي.
  3. يساهم البحث في تعزيز التماسك المجتمعي وتقليل النزاعات .
  4. يُبرز أهمية استثمار التنوع الثقافي كعنصر قوة وإثراء للمجتمع.
  5. يساهم البحث في تطوير فهم أعمق للعلاقة بين التنوع الثقافي والتعددية والتكامل الاجتماعي.
- #### أهداف الدراسة:

1. التعرف على دور التنوع الثقافي في تحقيق التكامل الاجتماعي داخل المجتمعات الحديثة.
2. الكشف عن التحديات التي تعيق إدارة التنوع الثقافي في سياق المجتمعات التعددية الحديثة.
3. تحديد سبل استثمار التعددية الثقافية كفرصة لتعزيز التعايش السلمي والتماسك الاجتماعي.
4. تحديد السياسات والاستراتيجيات المناسبة لإدارة التنوع الثقافي في المجتمعات الحديثة.

## منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وهو المناسب لدراسة قضية التنوع الثقافي والتعددية في المجتمعات الحديثة، وتحليل العلاقات المتشابكة بين التنوع الثقافي والتعددية والتكامل المجتمعي، ومراجعة شاملة للدراسات السابقة، النظريات، والمفاهيم المتعلقة بالتنوع الثقافي والتعددية.

## مفاهيم ومصطلحات الدراسة:

### 1- التنوع الثقافي

التنوع الثقافي هو مفهوم يشير إلى الاختلافات والاختصاصات الثقافية القائمة بين المجتمعات الإنسانية في أنماطها الثقافية السائدة، ويعبر عن التنوع في الهويات والأصالة الثقافية التي تميز المجموعات البشرية المختلفة، يعتبر التنوع الثقافي مصدر للتبادل والإبداع البشري، حيث يشكل تراثاً مشتركاً للإنسانية جمعاء. ويعد الاعتراف به والحفاظ عليه ضرورة لصالح الأجيال الحالية والمستقبلية، لما له من دور في تعزيز التفاهم والتعاون بين الثقافات المختلفة.

### 2- التعددية

تشير التعددية الثقافية إلى وجود تفاعل عادل بين الثقافات المتنوعة مع إمكانية خلق تعبيرات ثقافية مشتركة، يتم تحقيقها من خلال الحوار والاحترام المتبادل على المستويات المحلية والإقليمية والدولية. أما الموسوعة البريطانية فتعرف التعددية الثقافية بأنها الاستقلالية التي تحظى بها كيانات معينة داخل المجتمع، مثل الكنيسة، والنقابات المهنية، والاتحادات العمالية، والأقليات العرقية، مما يتيح لها ممارسة ثقافتها بشكل مستقل ضمن إطار شامل من التعايش المجتمعي.

### 3- التكامل الاجتماعي

يعرف التكامل الاجتماعي بأنه "هو عملية ديناميكية تسعى لتحقيق التآزر والتغاير الارتقائي بين الوظائف الحيوية، والنفسية، والاجتماعية في سبيل الحفاظ على وحدة الكيان، سواء كان هذا الكيان فرداً أو جماعة. ويتضمن التكامل الاجتماعي استمرار التفاعل الاجتماعي والتآزر السلوكي بين أعضاء الجماعة بعضهم البعض وبين الجماعة والجماعات الأخرى. كما يشمل التضامن الاجتماعي، والتنظيم، والسلطة، والاتصال، والاتقاء، والابتكار مما يجعله عنصراً أساسياً للبقاء واستمرارية المجتمعات.

### ظهور التنوع الثقافي و التعددية في المجتمعات الحديثة:

تعدّ نظرية التعددية الثقافية واحدة من أبرز النظريات التي أثارت نقاشاً واسعاً في الأوساط الأكاديمية والسياسية على مدار العقود الماضية. فهي ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بقضايا الأمن القومي للدول، لا سيما في أبعاده الثقافية والهوياتية، كما تلامس جوانب الأمن المجتمعي، خاصة الجانب المتعلق بالأمن الثقافي، ويعكس الاهتمام المتزايد بهذه النظرية تعقيدها وتعدد أبعادها، حيث تتشابك فيها المفاهيم الأساسية مع مفاهيم فرعية مترابطة، مما يجعلها محمّلة بالكثير من الإشكاليات والتناقضات. هذه الإشكاليات ليست فقط على مستوى الفهم النظري للنظرية ومفاهيمها، بل تمتد أيضاً إلى التحديات العملية التي تواجه تطبيقها على أرض الواقع، وهو ما يعرقل مساراتها ويثير جدلاً مستمراً حول فاعليتها وإمكانية تحقيق أهدافها.

ويعود ظهور هذه النظرية إلى حاجة المجتمعات الحديثة إلى إيجاد إطار تنظيمي يعكس التنوع الثقافي ويحافظ على توازن الهوية الوطنية في ظل تعدد الثقافات، مع مواجهة التحديات المتعلقة بتعزيز التعايش السلمي واحترام الهويات المختلفة داخل الدول القومية والمجتمع الدولي بشكل عام.

ويرجع بداية ظهور مفهوم التعددية الثقافية في الخطابات العامة خلال أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن العشرين، مدفوعاً بالتحويلات في سياسات الهجرة في دول مثل أستراليا وكندا وبريطانيا. تبنت أستراليا وكندا التعددية الثقافية كسياسة رسمية استجابةً للحاجة إلى احتضان التنوع الثقافي الناجم عن الهجرة، مما سمح للمهاجرين بالحفاظ

على هوياتهم الثقافية مع الاندماج في المجتمع، وفي أستراليا ألغيت سياسات الهجرة التمييزية تدريجيًا، مما مهد الطريق لتبني مجتمع متعدد الثقافات. أما في كندا فجاء النفاش حول التعددية في سياق ثنائية اللغة والثقافة، حيث اعترفت السياسات الرسمية في نهاية المطاف بالتعددية الثقافية كجزء من الهوية الوطنية، وفي أوروبا تصاعدت النقاشات حول التعددية الثقافية مع ازدياد أعداد المهاجرين، لا سيما في بريطانيا وفرنسا بينما اعتمدت بريطانيا سياسات تهدف إلى دمج المهاجرين في ثقافتها الوطنية، رفضت فرنسا رسميًا الاعتراف بسياسات تستند إلى التعددية الثقافية، مما أبرز تنوع النهج في التعامل مع التنوع الثقافي.

لم يكن التنوع الثقافي ظاهرة جديدة، بل هو جزء أساسي من حياة البشرية منذ القدم، حيث يتميز العالم بتنوع ثقافته وهوياته التي تختلف وتتوسع بناءً على الزمان والمكان. يعد هذا التنوع سمة طبيعية للبشرية، وقد شهد تطور ملحوظًا عبر العصور، مما أدى إلى ازدياد تنوع المجتمعات الإنسانية يومًا بعد يوم فإن الثقافة تتسم بالديناميكية والتطور بطبيعتها، مما يجعلها دائمًا في حالة تحول وتجدد ومع ذلك فإن تعقيدات العالم الحديث وظاهرة العولمة قد زادت من أهمية إدارة التنوع الثقافي في سياق الدول القومية، وفي ظل هذا التطور أصبح من الضروري إيجاد آليات وسياسات فعالة للتعامل مع التحديات التي يطرحها التنوع الثقافي في المجتمعات الحديثة. هذه التحديات لا تقتصر على الجوانب الثقافية فحسب، بل تمتد لتشمل الأبعاد السياسية والاجتماعية والأمنية. وقد أصبحت الأنظمة السياسية تواجه ضغوطًا متزايدة للسيطرة على التداعيات المحتملة للتنوع الثقافي، الذي قد يشكل تهديدًا للأمن القومي في بعض الجوانب. لذا نجد أن التعددية الثقافية تعكس الاعتراف بالاختلافات الثقافية واحتضانها، مما يعزز التفاعل الإيجابي والتكامل المجتمعي، بخلاف سياسات الاستيعاب التي تفرض تقييدًا على الهويات الثقافية المتنوعة.

**وهناك عدة مظاهر للتنوع الثقافي و التعددية التي ظهرت في المجتمعات الحديثة وهي:**

**التنوع اللغوي:** يعد التنوع اللغوي أحد أبرز مظاهر التعددية الثقافية، حيث تعتبر اللغة أساسًا جوهريًا للتعبير عن التنوع الاجتماعي والثقافي. فاللغة لا تعبر فقط عن التواصل بل تشكل أداة لبناء الأفكار والرؤى المختلفة حول القضايا الاجتماعية، من خلال التعددية اللغوية، يمكن تحقيق تنوع غني يساهم في تبادل الأفكار وقبول الآخر، مما يعزز الوحدة ضمن التنوع.

**الاعتراف بالتنوع الثقافي:** يعد أمرًا ضروريًا في المجتمعات التي تضم أفرادًا من خلفيات ثقافية متنوعة هذا الاعتراف يتجلى في شكلين أساسيين: الاعتراف السياسي والاعتراف الاجتماعي.

فالاعتراف السياسي يشمل ضمان الحقوق القانونية والسياسية، مثل حق المواطنة وحق التصويت. في حين أن الاعتراف الاجتماعي يتمثل في احترام الهويات الثقافية المتنوعة في المجال العام، بحيث تصبح جزءًا من نسيج المجتمع المتعدد.

**المساواة في معاملة الأشخاص من ثقافات مختلفة:** تعتبر من ركائز التنوع الثقافي. فلا يمكن التمييز بين الأفراد أو تقديم مزايا لأحد على حساب الآخر بسبب اختلافاتهم الثقافية. لتحقيق هذه المساواة يجب حماية الحقوق الأساسية للجميع، مع ضمان عدم فرض قيم الأغلبية على الأقليات، وهو ما يحتمل صناعات القرار مسؤولية كبيرة في توفير بيئة منصفة.

**حماية الأقليات وثقافتها:** فهي تعد ضمانًا أساسية لاستمرار التعددية الثقافية. يجب أن يتمكن الأفراد من اختيار وتشكيل ثقافتهم بحرية تامة، دون أن يتعرضوا لأي ضغوط قد تمس هوياتهم الثقافية. يتطلب ذلك إطارًا عادلاً يحمي الهويات الثقافية الفرعية ويشجع على قبول التنوع، مع التأكيد على رفض أي منهج عدائي يعادي هذا التنوع أو يعرقل تفاعله الإيجابي.

## التنوع الثقافي في تحقيق التكامل الاجتماعي داخل المجتمعات الحديثة

يمثل التنوع الثقافي أحد العناصر الأساسية في تشكيل الهوية الثقافية للأفراد والجماعات داخل المجتمعات الحديثة، يلعب هذا التنوع دوراً محورياً في بناء الوحدة الوطنية واستقرار الشعوب، حيث يساهم في تعزيز التفاهم والتعايش السلمي بين المكونات المختلفة داخل المجتمع، في الوقت ذاته قد يؤدي هذا التنوع إلى ظهور هويات متباينة، بعضها مهيمن والبعض الآخر معارض، مما يبرز الحاجة إلى تفاعل إيجابي بين الثقافات المختلفة لتحقيق التكامل الاجتماعي. فالثقافة بما تحمله من معاني ودلالات هوياتية، تلعب دوراً حاسماً في توحيد الجماعات وتحقيق التماسك الوظيفي كما يشير أصحاب النظرية الوظيفية، ورغم تنوع الهويات، فإن الهدف النهائي للثقافة يكمن في تحقيق الانسجام والتكامل داخل المجتمع، لذلك فإن التنوع الثقافي لا يعد تهديداً للوحدة الوطنية بل هو عامل يدفع نحو تعزيز التماسك الاجتماعي من خلال احترام الاختلافات، وتشجيع التفاعل الإيجابي، وإثراء الهوية الجماعية بمختلف أبعادها، ومن جانب آخر يُعدُّ رفع مستوى الوعي بأهمية التنوع الثقافي وتعزيز الحوار بين الثقافات أداة فعالة في مواجهة التعصب والتمييز، مما يساهم في تعزيز محركات التنمية على مختلف الأصعدة. يشمل ذلك التنمية الفكرية والروحية والإبداعية، حيث يعتبر القبول بمبدأ التنوع الثقافي أساساً لخلق بيئة حوار بناة بين الثقافات تقضي إلى تحقيق فهم مشترك، ويمكن للتراث الثقافي أن يشكّل مساحة مشتركة للحوار المتبادل، إذ يشجع على الانفتاح مع الاحتفاظ بحس نقدي واع، ومن خلال المزج بين الحضارات والثقافات، ينشأ نوع من التعايش الكوني المتناغم، الذي يعكس قيماً مشتركة تعزز الانسجام الاجتماعي.

كما لعبت العولمة دوراً محورياً في تعزيز نمط الحياة العالمي هذا، مما جعل التنوع الثقافي ليس فقط واقعاً معاشاً، بل أيضاً قيمة مجتمعية تشجع على التعايش بين مظاهر ثقافية متعددة ضمن بيئة مجتمعية واحدة. عندما تحتوي المجتمعات على تعبيرات ثقافية متنوعة، تتولد ديناميات اجتماعية مميزة تعكس التنوع الإنساني وتساهم في بناء توازن اجتماعي وثقافي فردي، فأصبح مفهوم التنوع الثقافي أداة توجيهية ذات قيمة عالية، إذ يوفر خريطة طريق لتنظيم العلاقات الاجتماعية والثقافية، مُرسخاً الأسس التي تقوم عليها المجتمعات المعاصرة. بذلك يتحول التنوع الثقافي إلى محرك للتكامل الاجتماعي، حيث يدعم بناء مجتمعات أكثر شمولية واستقراراً في مواجهة تحديات العصر.

كما أشار أنه لا تزال التعددية الثقافية تعدّ السبيل الأمثل للتعامل مع المجتمعات المتنوعة في عصرنا الحديث، فالتطور العلمي والثقافي للبشرية هو نتاج إبداع العقل الإنساني في مجمله، وهو حصيلة تفاعل طويل بين ثقافات وحضارات متعددة، دون أن يقتصر على ثقافة أو حضارة بعينها. وتعكس الاختلافات القائمة بين الجماعات البشرية عوامل تاريخية، جغرافية، واجتماعية بعيداً عن أي تمييز قائم على أسس عنصرية، حيث تساهم التعددية الثقافية في تحقيق الاستمرارية والحفاظ على خصوصيات الثقافات المهمشة، مُضيفةً عليها الشرعية التي قد تكون فقدت في ظل مجتمعات الهيمنة الثقافية وتعدّيات العولمة.

كما تهدف إلى بناء علاقات عادلة تركز على الاحترام المتبادل بين الأقليات والمجتمع الأوسع، مما يعزز التفاهم والتعايش في إطار التنوع.

وعلى ذلك يمكننا القول أن التنوع الثقافي يعد دعامة أساسية لتحقيق التكامل الاجتماعي، حيث يُثري التفاعل بين الثقافات المختلفة النسيج المجتمعي ويعزز التفاهم والاحترام المتبادل. يمثل قبول التنوع فرصة لتجاوز الفروقات وتوحيد الجهود نحو التنمية المشتركة، بالتالي يتحول التنوع الثقافي من تحدٍ إلى وسيلة لبناء مجتمعات أكثر شمولية واستقراراً. **التحديات التي تواجه إدارة التنوع الثقافي و التعددية في المجتمعات الحديثة:**

هناك العديد من التحديات التي تواجه التعددية والتنوع الثقافي في المجتمعات الحديثة و التي تتمثل في:

1- التوفيق بين الهوية الفردية والجماعية: من الصعب الاقتراب من الثقافات الأخرى دون فقدان الهوية الثقافية الخاصة، إلى جانب الخوف من أن تؤدي حماية الخصوصية الثقافية للأقليات إلى قمع الفرد داخل الجماعة.

2- التوازن بين الحقوق الجماعية والفردية: تحدي إعطاء الأقليات حقوقها كجماعات دون التسبب في تفككها أو ذوبانها في الغالبية، وقصور دور الدولة الديمقراطية في التدخل لحماية الأفراد داخل الأقليات، مما يؤثر استقرار الجماعات.

3- التفاعل مع الدولة: إشكالية تحديد حدود تدخل الدولة في شؤون الأقليات الثقافية أو الإثنية، وتقييم مستوى الحقوق التي تمنح للأقليات سواء كأفراد أو كجماعات.

4- العلاقة بين الأقليات والغالبية: المخاوف من عدم تمثيل الأقليات بشكل عادل في المؤسسات الحكومية، وتحديات تحقيق توازن بين الحفاظ على الخصائص الثقافية للأقليات وبين بناء هوية وطنية مشتركة.

5- الخطر على الوحدة الوطنية: المغالاة في التعددية الثقافية إلى انغلاق الأقليات ورفضها للوحدة الوطنية أو الهوية الجامعة، وإمكانية رفض الأقليات لأي معيار للحكم عليها من خارج ثقافتها مما يعزز العزلة.

6- الانعزال الثقافي: احتمالية أن تصبح الخصوصية الثقافية مبرار للعزلة وعدم التفاعل مع الثقافات الأخرى، وخطر اختزال الأفراد في كونهم فقط أعضاء في جماعات ثقافية محددة، مما يؤدي إلى تعدد الثقافات الأحادية بدلاً من التنوع الثقافي الحقيقي.

7- غياب التكيف الثقافي: حيث الافتراض أن كل مجموعة تمتلك قناعاتها الخاصة يمكن أن يعوق عمليات التكيف والاختلاط الثقافي، وتعزيز النمطية والتحمل والاستقطاب في العلاقات العرقية.

كما تعدُّ التعددية الدينية إحدى مظاهر التنوع في المجتمعات الحديثة، إلا أنها تواجه تحديات كبيرة تتعلق بإدارة هذا التنوع بما يضمن الاستقرار والوحدة الوطنية. تعتبر هذه المسألة ذات أبعاد معقدة، إذ قد تؤدي إدارة التعددية الدينية غير العادلة إلى ظهور حركات مطلبية وصراعات تؤثر سلباً على الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

ومن أبرز التحديات التي تواجهها إدارة التنوع الثقافي:

1. سياسة التهميش والإقصاء: يتعرض بعض الأقليات الدينية والثقافية للتهميش، مما يعزز شعورهم بالاضطهاد والانفصال عن المجتمع الأكبر.

2. غياب العدالة في توزيع الثروات والسلطة: يؤدي التوزيع غير العادل للموارد والفرص إلى إحساس بالحرمان والانعدام الطموحي بين المجموعات المختلفة.

3. عدم الاعتراف بحقوق الأقليات: يمثل غياب الإقرار بحقوق الأقليات الدينية والثقافية تحدياً في تعزيز المواطنة المتساوية.

4. انعدام الحياد السياسي: تتبنى السلطات المركزية أحياناً سياسات متحيزة تؤدي إلى تعميق الانقسامات بين الفئات المختلفة في المجتمع.

5. الحلول الأمنية بدلاً من الحوار: تركز بعض الدول على الحلول الأمنية لقضايا الأقليات بدلاً من اتباع سياسات الاستيعاب التي تعتمد على الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

6. العامل الخارجي: قد يسهم التدخل الخارجي في تأجيج الصراعات الطائفية والمذهبية، مما يزيد من تعقيد إدارة التعددية الدينية.

وبذلك نرى أن إدارة التنوع الثقافي والتعددية في المجتمعات الحديثة تواجه تحديات معقدة تتطلب توازناً دقيقاً بين احترام الخصوصيات الثقافية وتحقيق الوحدة الوطنية. التوفيق بين الحقوق الفردية والجماعية، والتغلب على سياسات التهميش والانعزال، يتطلب سياسات تعزز العدالة والمساواة، لذا فإن تبني الحوار البناء وضمان التوزيع العادل للموارد يعدان أساسيين لتحقيق الاستقرار والتعايش السلمي.

**سبل استثمار التعددية الثقافية لتعزيز التعايش السلمي والتماسك الاجتماعي**

إن التعددية الثقافية هي فرصة حقيقية لبناء مجتمعات أكثر انسجاماً واستقراراً إذا تم استثمارها بطريقة فعّالة لتحقيق ذلك، يمكن التركيز على الأسس التالية:

1. تعزيز الاندماج والتسامح حيث يعد الاندماج أحد المحاور الأساسية لضمان فعالية المجتمع وقدرته على أداء وظائفه المختلفة.
  2. تحقيق الانتماء يتم عبر تعزيز القواسم المشتركة بين الثقافات المختلفة، مع الحفاظ على الخصوصيات الثقافية لكل جماعة.
  3. اتباع سياسات تذيب الفروقات الثقافية في إطار ثقافة مجتمعية جامعة، مع الحفاظ على التوازن بين الهوية الفردية والجماعية.
  4. إقامة دولة متعددة القوميات، حيث يتطلب التعايش السلمي بين الجماعات المختلفة وجود مؤسسات تضمن العدالة والمساواة بين القوميات.
  5. تحقيق التكامل الاجتماعي يعتمد على تقاسم الجماعات للغة مشتركة وقيم ثقافية متفق عليها، مع السماح بالتعبير عن التنوع الثقافي.
  6. تحديد حدود التسامح، التسامح فضيلة أساسية لتعزيز التعايش، لكنه يجب أن يكون ضمن حدود تحفظ المساواة والحقوق الفردية، لذا يجب أن يُترجم التسامح إلى سياسات عملية تحترم حق الجماعات في التمثيل السياسي، والاستقلال الثقافي، والاعتراف بالهويات المختلفة.
  7. منح حقوق جماعية وفردية، حيث يتطلب احترام التنوع الثقافي منح الأقليات حقوقاً جماعية إلى جانب الحقوق الفردية، والحقوق الجماعية تشمل التمثيل السياسي، والحفاظ على اللغة والثقافة، بينما تضمن الحقوق الفردية حرية التعبير والمساواة أمام القانون.
  8. تعزيز القيم الإنسانية المشتركة مثل العدالة، والمساواة، والاحترام، لتكون أرضية لبناء التعايش السلمي، والتركيز على بناء ثقافة الحوار والانفتاح لتقريب وجهات النظر بين الجماعات المختلفة.
- السياسات والاستراتيجيات المناسبة لإدارة التنوع الثقافي في المجتمعات الحديثة**
- تباينت الطرق التي اتبعتها الدول في إدارة التنوع الثقافي، ويرجع ذلك إلى مجموعة من الأسباب التي تؤثر على توجهات، وتقوم هذه السياسات على مبدئين أساسيين:
1. **حيادية شروط الدخول عرقياً:** مما يتيح للمهاجرين القدوم من دول متنوعة ثقافياً ودينيًا، بما في ذلك الدول ذات الأغلبية المسلمة أو غير الأوروبية.
  2. **احترام وحماية الهويات العرقية:** من خلال تمكين المهاجرين من الاحتفاظ بهوياتهم الثقافية والتعبير عنها، مع التزام المؤسسات العامة بمراعاة تلك الهويات.
- استناداً إلى هذه المبادئ، تم تحديد ثمانية سياسات أساسية لإدارة التنوع الثقافي وتحقيق التكامل الاجتماعي بدرجات متفاوتة، وهي:
1. **التأكيد على التعددية الثقافية دستورياً وتشريعياً:** سواء على المستويات المركزية أو الإقليمية أو المحلية.
  2. **دمج التعددية الثقافية في المناهج الدراسية:** لتعزيز الوعي وقبول التنوع بين الأجيال الجديدة.
  3. **تمثيل الأقليات في وسائل الإعلام:** لضمان التنوع في المحتوى الإعلامي.
  4. **إعفاءات خاصة تتعلق باللباس والممارسات الثقافية:** مثل السماح بارتداء العمامات للشيوخ أو تعديل قوانين تتعلق بأيام العطلات.
  5. **السماح بازواجية الجنسية:** لتعزيز شعور الانتماء للمهاجرين.

6. تمويل الأنشطة الثقافية للجماعات العرقية: بهدف دعم الهويات الثقافية وتعزيز التفاعل الإيجابي.

7. دعم التعليم ثنائي اللغة أو بلغات الأصول: لتوفير فرص تعليمية متساوية والمحافظة على الهوية الثقافية.

8. تبني سياسات التمييز الإيجابي: لتحسين أوضاع الجماعات المحرومة وضمان تكافؤ الفرص.

### تجارب دولية حول " التنوع الثقافي و التعددية " دولة كندا نموذجاً

تعد كندا مثلاً بارزاً لمجتمع حديث قائم على التعددية الثقافية، إذ تأسست الدولة على خلفية استعمار الأراضي التي كانت مأهولة بالسكان الأصليين، وشهدت موجات متتالية من الهجرة التي ساهمت في تشكيل مجتمعها المعاصر، كندا التي تعد ثاني أكبر دولة في العالم من حيث المساحة، تعرف بتنوعها الثقافي واللغوي والديني الذي ساهم في تعزيز التكامل الاجتماعي، وانشأت الكونفيدرالية الكندية عام 1867 نتيجة اتفاق سياسي بين حزب المحافظين والحزب الليبرالي، ما أدى إلى تقسيم السلطات بين الحكومة الفيدرالية والحكومات المحلية، تميز النظام السياسي والاجتماعي بوجود مقاطعات متعددة، أبرزها كيبك ذات الأغلبية الفرنسية وأونتاريو ذات الأغلبية الإنجليزية، وانضمت لاحقاً مقاطعات أخرى لتشكيل كندا الموحدة. وقد ساهم هذا النظام في بناء هوية وطنية تجمع بين الثقافات المختلفة. وشهدت كندا تدفقاً هائلاً من المهاجرين، حيث تستقبل حوالي 250 ألف مهاجر سنوياً. خلال الفترة بين 1991 و2000، استقبلت البلاد نحو 2.2 مليون مهاجر ولاجئ، ما أدى إلى تغييرات اجتماعية جوهرية في التنوع العرقي والثقافي. وفقاً لإحصاءات عام 2001، توزع السكان على 249 أصلاً عرقياً مختلفاً، ما يعكس مستوى عالٍ من التعددية، يضاف إلى ذلك تنوع السكان الأصليين الذين يمثلون حوالي مليون نسمة، موزعين على ثلاث ثقافات رئيسية هي الهنود الحمر، الملونين، والإنويت، ويتحدثون نحو 42 لغة، وتعتبر كندا رسمياً دولة ثنائية اللغة، حيث تستخدم الفرنسية والإنجليزية في الخطاب الرسمي، ومع ذلك تظهر الإحصاءات استخدام أكثر من 100 لغة في الحياة اليومية، مع وجود 18% من السكان لا يتحدثون الفرنسية أو الإنجليزية كلغة أولى. يعزز هذا التنوع اللغوي من التفاعل بين الثقافات المختلفة، وعلى صعيد الأديان، يشهد المجتمع الكندي تنوعاً دينياً واسعاً، حيث ينتمي 8.83% من السكان إلى 33 ديانة مختلفة، شهدت البلاد زيادة في أعداد المسلمين، الهندوس، السيخ، والبوذيين، ما يجعل أصحاب الديانات غير المسيحية يشكلون نحو 23% من إجمالي السكان.

وقد تبنت كندا نهج التعددية الثقافية منذ عام 1971م، تركزت في كندا على إطار قانوني ومؤسسي قوي. أقرت قوانين هامة مثل قانون الحريات والحقوق المدنية، وقانون اللغات الرسمية، وقانون التعددية الثقافية، وقوانين تحمي حقوق السكان الأصليين والمهاجرين. بالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء مؤسسات مثل "المؤسسة الكندية للعلاقات العرقية وبرامج حكومية تهدف إلى إدارة التفاعل بين الثقافات وتعزيز التكامل الاجتماعي، وتسلبت هذه التجربة الضوء على قدرة المجتمعات الحديثة على تبني التعددية الثقافية كأداة لتحقيق التكامل الاجتماعي والوحدة الوطنية، كما تبرز التجربة الكندية أهمية تبني التعددية الثقافية في بناء مجتمع متماسك ومتنوع، يمكن للعراق الاستفادة منها لتعزيز الوحدة الوطنية في ظل تعدديته العرقية والدينية، تظهر كندا كيف يمكن للقوانين والسياسات الداعمة للتنوع، مثل حماية حقوق الأقليات والمساواة، أن تساهم في تحقيق التكامل الاجتماعي والاستقرار السياسي، علاوة على ذلك يمثل النظام الكندي نموذجاً لإدارة التفاعلات الثقافية عبر هياكل حكومية تدعم الانفتاح والتعايش.

### الخاتمة:

إن التنوع الثقافي والتعددية في المجتمعات الحديثة يشكلان تحدياً وفرصة على حد سواء، إذ إن إدارة هذا التنوع بحكمة وفعالية تساهم في بناء مجتمعات أكثر انسجاماً وتماسكاً، إن التفاعل الإيجابي بين الثقافات المختلفة، وتعزيز قيم الحوار والتسامح، واحترام الخصوصيات الثقافية لكل جماعة، كلها تمثل أدوات حيوية لتحقيق التكامل الاجتماعي والاستقرار الوطني، ورغم التحديات التي تعترض هذا المسار، من قضايا الهوية والتمثيل العادل إلى الحفاظ على

الوحدة الوطنية، إلا أن هذه التحديات يمكن تجاوزها من خلال سياسات عادلة وشاملة تراعي حقوق الأفراد والجماعات على حد سواء.

ومن هنا، تبرز أهمية تطوير استراتيجيات تدعم التنوع باعتباره مصدر قوة وإثراء، مع التركيز على القيم الإنسانية المشتركة التي تعزز التعايش السلمي وتحمي حقوق الجميع دون تمييز، إن بناء مستقبل مستدام يتطلب الاعتراف بالتنوع وإدارته بطريقة تحقق العدالة والمساواة، مما يمهد الطريق نحو مجتمعات أكثر استقراراً وتوازناً، قادرة على مواجهة تحديات العصر بمرونة وتكاتف. وعلى ذلك فقد سعت الدراسة لتكشف أثر التنوع الثقافي و التعددية على المجتمعات الحديثة ودورها في تحقيق التكامل المجتمعي من خلال إبراز أهم التحديات التي تواجه التعددية الثقافية و سبل و استراتيجيات إدارة التنوع الثقافي المجتمعات الحديثة.

### النتائج :

1. تعدّ التعددية الثقافية ضرورة ملحة في المجتمعات الحديثة لتوفير إطار تنظيمي يدعم التنوع الثقافي، ويحافظ على التوازن بين الهوية الوطنية واحترام الهويات الثقافية المختلفة .
2. يظهر تاريخ التعددية الثقافية، بدءاً من سياسات الهجرة في الستينيات والسبعينيات، أن تطبيقها يعتمد بشكل كبير على الظروف الاجتماعية والسياسية الخاصة بكل دولة، مما يؤدي إلى تنوع النهج بين الدول.
3. تعدّ مظاهر التنوع الثقافي، مثل التنوع اللغوي، والاعتراف بالتنوع الثقافي، والمساواة في المعاملة، وحماية الأقليات، أساساً رئيسية لتعزيز الوحدة في المجتمعات المتنوعة. هذه المظاهر تمكّن من احترام الهويات المختلفة، وتوفير بيئة تفاعلية تضمن العدالة الاجتماعية، وتثري الحياة الثقافية والاجتماعية .
4. يسهم التنوع الثقافي في بناء جسور التفاهم والاحترام المتبادل بين المكونات المختلفة داخل المجتمع، مما يعزز التماسك الاجتماعي. يحول هذا التنوع التحديات إلى فرص للتنمية المشتركة، عبر الحوار والتعايش الإيجابي، ليصبح عاملاً محورياً لتحقيق مجتمعات أكثر شمولية واستقرار.
5. إدارة التنوع الثقافي تواجه تحدياً أساسياً في تحقيق التوازن بين الحقوق الفردية والجماعية، حيث قد يؤدي التركيز المفرط على الخصوصيات الثقافية للأقليات إلى قمع الأفراد داخل جماعاتهم، أو إلى صعوبة دمج هذه الجماعات في إطار الهوية الوطنية الجامعة.
6. غياب العدالة في توزيع الموارد والفرص، وسياسات التهميش والإقصاء، يمثلان عائقاً كبيراً أمام تعزيز المواطنة المتساوية. يؤدي ذلك إلى شعور الأقليات بالاضطهاد، مما يهدد الاستقرار الاجتماعي ويتطلب سياسات تركز على الحوار والتوزيع العادل للثروات.
7. من أهم سبل استثمار التعددية الثقافية تعزيز الاندماج والتسامح بين الثقافات المختلفة، مع الحفاظ على الخصوصيات الثقافية لكل جماعة. هذا يعزز من التعايش السلمي ويسهم في بناء مجتمعات متماسكة قادرة على التفاعل بشكل إيجابي ومتوازن.
8. إحدى السياسات الفعّالة لإدارة التنوع الثقافي هي دمج التعددية الثقافية في المناهج الدراسية، حيث يسهم ذلك في تعزيز الوعي بين الأجيال الجديدة بقبول التنوع واحترام الهويات المختلفة، مما يعزز من تكامل المجتمع في المستقبل.

### التوصيات:

1. تعزيز سياسات تدعم الاندماج والتسامح بين مختلف الثقافات، مع التركيز على الحفاظ على الهوية الثقافية للجماعات المختلفة دون التأثير على الاستقرار الاجتماعي، من خلال تنفيذ برامج توعية وتدريب على تقبل الآخر وتعزيز قيم التسامح في المجتمعات.

2. ضمان المساواة في حقوق الأقليات الثقافية والدينية من خلال تطبيق سياسات تحترم الحقوق الفردية والجماعية. يشمل ذلك حماية حقوق الأقليات في التعبير عن ثقافتها، تمثيلها السياسي، والحفاظ على لغاتها، مع ضمان المساواة أمام القانون .
3. تتبنى الأنظمة التعليمية برامج تعليمية تسهم في نشر الوعي بالتنوع الثقافي بين الطلاب. يُوصى بإدخال التعددية الثقافية في المناهج الدراسية لتعزيز قبول التنوع والاندماج بين الأجيال الجديدة، مما يسهم في بناء مجتمع منفتح ومتسامح.
4. تعزيز القيم الإنسانية المشتركة مثل العدالة، والمساواة، والاحترام، التي تمثل الأساس لبناء التعايش السلميين مختلف الجماعات الثقافية. يُوصى بتنظيم حملات توعية تركز على بناء ثقافة الحوار والانفتاح بين الأطياف الثقافية المختلفة.
5. يجب على الدول تطوير سياسات مرنة تدعم حق الجماعات العرقية والدينية في الحفاظ على هويتها الثقافية، من خلال تمكين المهاجرين من الاحتفاظ بهوياتهم الثقافية والتعبير عنها.

## المراجع

### أولاً/ المراجع العربية

1. زيات. فيصل) ،2020، " من التحولات الهوياتية والثقافية المتعددة إلى إمكانية تأسيس هوية عربية كونية ناهضة"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسية بن بوعلي بالشلف، مج12، ع2، 223-229.
2. حمياز، سمير) ،2023، " معضلة إدارة التعددية الدينية في المجتمعات الهجينة: الخبرة اللبنانية نموذجاً"، مجلة مدارت سياسية، م ج7، ع 1.
3. إِب ارهيم، إقبال شوقي) ،2020، " التعددية الثقافية في القرن الحادي والعشرين"، مجلة كلية التربية بالمنصورة، جامعة المنصورة ، ع109، ج5.
4. فيفيوركا، ميشيل،) 2018، " التعددية الثقافية: مفهوم يجب إعادة بنائه"، مجلة الاستغارب، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية - مكتب بيروت، س4، ع10.
5. بن شهرة، قرينات) ،2023، " التنوع الثقافي ودوره في تشكيل الهوية الثقافية من منظور قيم المواطنة"، جامعة عمار تليجي بالأغواط، مجلة أنثروبولوجيا، مج 9، ع 1.
6. ضوة، هاني) ،2022، " إدارة التعددية الدينية في مصر: تاريخها وتحليل تجاربها"، مركز الحوار العالمي (كايسيد).
7. أبو حماد، ناهض، الشامي، محمود) ،2022، " الهوية والتنوع الثقافي في المجتمعات التعددية: مقاربات مفاهيمية ومكونات تفسيرية"، مجلة دراسات في سيكولوجية الانحراف، مج 7، ع 1.
8. فاضل، أحمد حسين) ،2020، " الحماية الدستورية لحق التنوع الثقافي في العراق، مجلة العلوم القانونية والسياسية، مج 9، ع 2).
9. عبد الغني، عماد) ،2008م، " سوسيولوجيا الثقافة : المفاهيم والإشكاليات من الحداثة إلى العولمة"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية.
10. الشاذلي، خديجة محمد) ، 2020، " التنوع الثقافي وآليات تعزيزه بالتعليم قبل الجامعي في العالم المعاصر"، مجلة كلية التربية، جامعة بني سويف، ج 2.

11. عبد الفتاح، جمال، 2016، "مها ارت الحياة"، "إث ارء للنشر والتوزيع.
12. إشر، ي وبا. (2021). نظرية التعددية الثقافية. مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مج 6، ع 1.
13. الغنيمي، غادة عبد الجليل، 2022، "التعددية الثقافية وقبول الآخر وأثرهما في تحقيق السلام العالمي". جامعة الأزهر. مجلة كلية الدراسات الإسلامية، مج 1، ع 38.
14. الغابري، ابتسام، 2019، (التنوع الثقافي: رمزيته وتمثلائه في مجتمعات المغرب العربي، اللغة مثالا، جامعة 8 ماي 1945 - قالمة.
15. محن د، أو سعيد، 2020، (إدارة التنوع الثقافي وانعكاساته على الأمن المجتمعي: دراسة حالة كندا. مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات أمنية واستراتيجية. جامعة 8 ماي 1945 قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية.
16. مجيد، حسام الدين علي، 2010، "إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر"، مركز دراسات الوحدة العربية.
17. أبو سكين، حنان، 2014م، (مفهوم التعددية الثقافية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية. المجلة الاجتماعية القومية، مج 51، ع 1.
18. راتانسي، علي، 2013، (التعددية الثقافية: مقدمة قصيرة جداً، مؤسسة هنداي للنشر.
19. بن جماعة، محمد، 2009، "التعددية الثقافية ومفهوم الهوية المتعددة الأبعاد"، المؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري (المفاهيم والتحديات)، جامعة الملك سعود.

#### ثانياً/ المراجع الأجنبية

1. Loader, R., & Hughes, J. (2016). Balancing Cultural Diversity and Social Cohesion in Education: The Potential of Shared Education in Divided Contexts. British Journal of Educational Studies, 65(1), 3–25. <https://doi.org/10.1080/00071005.2016.1254156>
2. Wickes, R., Zahnow, R., White, G., & Mazerolle, L. (2014). Ethnic Diversity and Its Impact on Community Social Cohesion and Neighborly Exchange. Journal of Urban Affairs, 36(1), 51–78. <https://doi.org/10.1111/juaf.12015>
3. Shen. X, (2023), " Cultural Diversity and Its Impact on Social Development", Proceedings of the 3rd International Conference on Culture, Design and Social Development, Advances in Social Science, Education and Humanities Research 834, [https://doi.org/10.2991/978-2-38476-222-4\\_3](https://doi.org/10.2991/978-2-38476-222-4_3).
4. UNESCO.(2006). The Problem of cultural Diversity, Journal of child and adolescent psychiatric nursing, 19 (3).
5. Encyclopædia Britannica. (2012). Cultural Pluralism. Retrieved from Encyclopædia Britannica website.
6. Statistics Canada. Canada's Ethnocultural Portrait: The Changing Mosaic. 2003. p.5.